«النفط الكويتي» يتخطى 50 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,01 دولار ليبلغ 50,71 دولارا بزيادة نسبتها 1,9٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، تحولت أسعار النفط إلى الارتفاع خلال تداولات أمس مع تفاؤل المستثمرين بآفاق السوق عقب أنباء أفادت بزيادة الطلب على الخام في أوروبا، رغم ارتفاع الدولار واسع النطاق أمام أغلب العملات الرئيسية. وارتفعت أسعار العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم فبراير بنسبة 0,6٪ إلى 55,24 دولارا للبرميل.

تبدأ من 10٪ وتصل إلى 310٪

«الأنباء» تنشر قائمة أكثر 50 سهماً ارتفاعاً في 2016

شريف حمدي

مع اقتراب عام 2016 من لملمة أوراقه استعدادا للرحيل، حققت كثير من الأسهم بالبورصة الكويتية مكاسب سعرية جيدة رغم حالة التردي في أداء السوق أغلب فترات العام.

وساعد على ذلك تحسن أداء السوق في الشهرين الماضيين تزامنا مع بدء تحسن أسعار النفط بالسوق العالمي من ناحية، وتحسن النتائج المالية في فترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي لكثير من الشركات خاصة القيادية من ناحية أخرى.

وأعدت «الأنباء» احصائية مستندة إلى أرقام شركة كامكو حول أكثر 50 سهما حققت مكاسب سعرية خلال العام الحالي، وأظهرت الاحصائية ما يلي:

● 5 أسهم تشكل 10٪ من قائمة الأسهم (المنشورة في الجدول المرفق) حققت مكاسب أكبر من 100٪، وتجاوزت 300٪.

● 4 أسهم ضمن مكونات مؤشر كويت 15 الذي يقيس أداء أكبر الشركات الكويتية من حيث السيولة والقيمة الرأسمالية حلت بالقائمة، ومكاسبها تراوحت ما بين 6 إلى 30٪، علما بأن 11 سهما من «كويت 15» حققت تراجعات سعرية في 2016.

● 15 سهما من القائمة تشكل 30٪ من الإجمالي، اسعارها أعلى من 100 فلس، ما يعني أن 70٪ من أعلى الأسهم ارتفاعا دون الـ 100 فلس وهو ما يعكس أن البورصة الكويتية ما زالت تعتمد على المضاربة كنهج أساسي في تعاملاتها.

ومع إقرار هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت نموذج صانع السوق نهاية الأسبوع الماضي من المأمول أن تتحول قبلة السوق صوب النشاط المؤسسي، في ظل توافر السيولة من قبل صناع السوق.

● لم يؤخذ في الاعتبار بعض الأسهم التي حققت مكاسب سعرية كبيرة منذ بداية العام وحتى نهاية آخر جلسة، نظرا لتدني كميات تداولها، فعلى سبيل المثال أكبر سهم حقق مكاسب سعرية خلال عام 2016 بنسبة 400٪، لم يشهد تداولات سوى في 4 جلسات فقط طيلة العام وبكميات متدنية للغاية.

70٪ من أسهم القائمة سعرها أقل من 100 فلس

11 سهماً من «كويت 15» أسعارها تراجعت في 2016 و4 أسهم مكاسبها من 6٪ إلى 30٪

أكبر سهم حقق مكاسب العام الحالي لم يتداول سوى 4 جلسات فقط

اسهم تشهد ارتفاعات سعرية جيدة رغم ظروف السوق الصعبة

تنويه

الأرقام المعروضة أعلاه هي مجرد مؤشرات استدلالية للمستثمر والمتداول في البورصة الكويتية، وهي ليست دعوة من «الأنباء» للشراء أو البيع أو الاحتفاظ بهذه الأسهم أو غيرها، لذا اقتضى التنويه.

من المتوقع أن تشهد هذه القائمة تغيرات مع نهاية 2016، حيث يتبقى 7 جلسات قد تشهد تغيرات لكنها لن تكون كبيرة، خاصة مع تأثر السوق بقرار المركزي الأميركي رفع الفائدة ربع نقطة مئوية وهو ما دفع دول الخليج لاتخاذ قرار مماثل أدى إلى تراجع أداء أغلب أسواق المنطقة في آخر جلسة تداول.

أكثر 50 سهما ارتفاعا في 2016

السهم	نسبة الارتفاع
جي اف اتش	284٪
ياكو	104٪
سنرجي	208٪
الكيبل	144٪
هيومن سوفت	91٪
المواشي	84٪
أسس	29٪
يونيكاب	55٪
رمال	55٪
ريم	48٪
هيتس	47٪
أصول	46٪
مراكز	40٪
انوفست	34٪
المواساة	27٪
لوجستيك	32٪
اجيليتي	13٪
امريكانا	30٪
الميادين	30٪
الرابطة	29٪
اجيال	28٪
المغاربية	20٪
السلام	31٪
وطنية عقارية	8٪
الامتياز	26٪
اكتتاب	28٪
نابيسكو	25٪
الانظمة	24٪
السورية	10٪
منازل	23٪
البترولية	21٪
القرين	21٪
زين	17٪
الساحل	20٪
السفن	18٪
البيت	18٪
كامكو	18٪
اياس	17٪
المدينة	20٪
وربة	13٪
عقارات ك	13٪
الاستثمارات	18٪
الفنادق	20٪
حيات	12٪
المدن	12٪
السينما	11٪
الكوت	11٪
دانة	10٪
وربة	10٪
المزايا	12٪

تمثل أكبر التحديات لصناع القرارات في المنطقة

الكويت الثانية خليجياً في ارتفاع معدل البطالة بواقع 20٪

محمود عيسى

احتلت الكويت المركز الثاني بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث نسبة البطالة في أوساط القوى العاملة الشابة بنسبة 19,9٪، وبلغت نسبتها بين الذكور 3,1٪ فيما زادت نسبة البطالة بين الاناث عن الضعف بواقع6,7٪، بينما احتلت السعودية المركز الاول في البطالة بين دول التعاون بنسبة 29,9٪، حيث بلغت نسبتها بين الذكور 3,1٪، فيما زادت عن الخمس في صفوف الاناث لتصل الى 20,2٪.

جاء ذلك في تقرير لمجلة ميد عن البطالة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ـ مينا ـ والذي ذكر ان 95٪ من الأيدي العاملة الكويتية من الذكور يعملون في القطاع العام ويتقاضون رواتب عالية جدا، وفقا لتقارير البنك الدولي.

واحتلت قطر المركز الاول بين دول مجلس التعاون من حيث تدني نسبة البطالة بين أوساط القوى العاملة، حيث لم يتجاوز معدلها 1,3٪، وبلغت بين الذكور 0,1٪ فقط، فيما بلغت بين الاناث 1,9٪.

وقالت المجلة ان تزايد نسبة الشباب في أوساط السكان في دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر اهم قضية تواجه صناع القرار، بالإضافة الى تعاظم حجم القطاع العام، الذي من شأنه خنق المحاولات الرامية لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل.

ورأى التقرير ان الاقتصادات الإقليمية لا تخلق فرص عمل كافية للملايين الذين يدخلون سوق العمل في كل عام. ولا شك ان الآثار المترتبة على الاستقرار واضحة، لاسيما في ظل تنامي الجماعات الارهابية والاضطرابات الأخيرة التي تخلق أجواء مقلقة بسبب انتشار البطالة بين الشباب الذكور.

وأشارت المجلة الى تقرير نشره البنك الدولي قبل عامين تحت عنوان «وظائف أو امتيازات»، وقالت انه يشكل تحديات صارخة وخيارا حاسما لدول منطقة مينا في غمرة مساعيها لتعزيز نمو القطاع الخاص وخلق المزيد من فرص العمل، إذ حث التقرير على تشجيع المنافسة وتكافؤ الفرص لجميع رجال الأعمال الرواد وتفكيك الامتيازات القائمة إلى شركات محددة، وبخلاف ذلك فان البنك يرى ان هذه الدول تخاطر بإدامة التوازن الحالي الذي لا يوفر إلا القليل من فرص العمل، لاسيما أن التقديرات تشير الى ان البطالة في دول المنطقة بلغت 12٪ في عام 2015 وانها بحاجة الى خلق 85 مليون فرصة عمل بحلول عام 2023، اذا أرادت ان تحقق مستويات بطالة تتوازى مع متوسط المستويات العالمية.

وذكرت المجلة ان تقريرا صدر عن بنك ميريل لينش توقع ان ترتفع نسبة البطالة في السعودية 33,5٪ في 2015 ثم الى 42,4٪ بحلول عام 2030، وتعتبر الدورة الاقتصادية واحدا من أسباب ارتفاع هذه النسبة، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط الذي ادى الى خفض الإنفاق الحكومي وتسريح العمالة وتجميد عمليات التوظيف.

ويقول تقرير البنك الدولي الذي اعده كبير الاقتصاديين في منطقة مينا في البنك الدولي شانتا ديفاراجان ان المشكلة تكمن في حجم القطاع العام، والأجور العالية التي يتقاضاها الموظفون في دول الخليج لأنها وسيلة لإعادة توزيع عائدات النفط على السكان على نطاق أوسع. ولكن، كما يلاحظ ديفاراجان فإن هذا الأسلوب يمثل وسيلة غير فعالة للغاية لتعميم عائدات النفط، والنتيجة النهائية هي أن العديد من العمال يميلون إلى استخدامها في أنشطة صغيرة الحجم ومنخفضة الإنتاجية.

ويقول البنك الدولي انه لكل 10 آلاف شخص في سن العمل، تم تأسيس 6 شركات ذات مسؤولية محدودة سنويا في منطقة مينا بين عامي 2009 و2012، في المقابل، كان المتوسط في جميع البلدان النامية 91 شركة.

السعودية الأولى بالبطالة بنسبة 29,9٪.. وقطر لديها أدنى معدل بنحو 1,3٪

95 ٪ من الأيدي العاملة الكويتية من الذكور يعملون في القطاع العام ويتقاضون أجوراً عالية

85 مليون فرصة عمل تحتاجها المنطقة بحلول 2023